

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الرعاية و الضمان الاجتماعي

مركز ثقافة التنمية الاجتماعية



المنتدى الخامس للمركز بعنوان:

رؤية إستراتيجية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية

محور : إستراتيجية العدالة الاجتماعية

إعداد: د.عباس كورينا محمد العوض

الأمين العام للمجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي

٤ - مايو ٢٠١٥م

## العدالة الاجتماعية في الإستراتيجية

### تعريف العدالة الاجتماعية :

هي نظام اقتصادي اجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين طبقات المجتمع<sup>1</sup>. تسمى أحيانا العدالة المدنية، و تصف فكرة المجتمع الذي تسود فيه العدالة في كافة مناحيه، بدلا من انحصارها في عدالة القانون فقط. بشكل عام، تُفهم العدالة الاجتماعية على أنها توفير معاملة عادلة و حصة تشاركية من خيرات المجتمع. وتشكل العدالة الاجتماعية مادة خصبة للنقاش في السياسة، والدين، ومحددات المجتمع المتحضر.

العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي، فعندما نعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيز حقوق المواطنين يكون ذلك إعلاءً لمبادئ العدالة الاجتماعية. وعندما نزيل الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الإثني، أو الدين أو الثقافة أو العجز نكون قد قطعنا شوطا بعيدا في النهوض بالعدالة الاجتماعية.

وبالنسبة للأمم المتحدة، يشكل السعي إلى كفالة العدالة الاجتماعية للجميع جوهر الرسالة العالمية بتحقيق التنمية و صون كرامة الإنسان . وما اعتماد منظمة العمل الدولية للإعلان الخاص بالوصول إلى العولمة المنصفة من خلال العدالة الاجتماعية إلا مثال واحد على التزام منظومة الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. فالإعلان يركز على ضمان حصول الجميع على حصة عادلة من ثمار العولمة مما يتأتى بتوفير فرص العمل والحماية الاجتماعية ومن خلال الحوار الاجتماعي وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية.

تقرر إعلان الاحتفال سنويا بيوم ٢٠ شباط/فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة ؛ تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تكريس هذا اليوم الخاص لتعزيز أنشطة ملموسة، على الصعيد الوطني ، وفقا لأهداف وغايات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين .تسلم بالحاجة إلى زيادة تدعيم جهود المجتمع الدولي في مجال القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع.

وليس في مقدور المجتمعات أن تعيش استقراراً من دون سيادة العدالة ، بل إنها فلسفة الوجود ، فالعدالة هي محور كل شيء في حياتنا ، وأصل للأصول الأخرى. وهي ضرورية لضمان تمتع الإنسان بحقوقه، التي كفلتها الشرائع الدينية والوطنية، كالحق في الحياة ، وحق الحرية، وحق الملكية ، وما يتفرع عنها ، كحق الأمن والأمان ، وحق الضمان الاجتماعي، وحق العمل والعمال ، وحق الزواج وتكوين أسرة صالحة ، وحق العيش بكرامة، إلى آخر ما هناك من حقوق ، أكدها الدين الإسلامي الحنيف.

### مفهوم العدل :

كلمة العدل لغويا تعني (الصدق في الأمور، أو عبارة عن الأمر المتوسط بين الإفراط و التفریط) و مقابلها الظلم و الجور. و مصطلح العدل يرمي إلى المساواة في إعطاء الحقوق و الإلتزام بالواجبات دون تفرقة لأي سبب من الأسباب سواء كان دين أو جنس أو لون.

### العدالة الاجتماعية في الإسلام:

أرسى الإسلام العديد من القواعد و الأسس التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع.ومن أهم هذه الأسس هي العدالة الاجتماعية بما تحمله من معاني و قيم رفيعة تساعد على القيام بمجتمع يتمتع

بالسلام و الإخاء و المحبة و الرخاء. و العدالة في الإسلام لا تطبق فقط على المسلمين، إنما جعلت لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن معتقداتهم.

### **مظاهر العدل في القرآن :**

تتضح أهمية العدل في الإسلام في كونه صفة من صفات الله تعالى، حيث أنه سبحانه و تعالى العدل. و يعد العدل من القيم الأساسية التي حث عليها القرآن و كررها في العديد من الآيات. و لقد فرض الله العدل على المسلمين ليشمل كل شيء في حياتهم ابتداءً من العدل في الحكم إلى الشهادة و معاملة الأسرة و الزوجة و جميع الناس حتى الأعداء و الخصوم. فلقد قال الله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" "سورة النساء، آية ٥٨. (كما يقول": ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا أعدلوا هو أقرب للتقوى) "سورة المائدة، آية (٨) .

### **مفهوم العدالة الاجتماعية :**

تعني العدالة الاجتماعية إعطاء كل فرد ما يستحقه و توزيع المنافع المادية في المجتمع، و توفير متساوي للاحتياجات الأساسية. كما أنها تعني المساواة في الفرص أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي.

## أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام :

تعد العدالة الاجتماعية من أهم مكونات و أساسيات العدل في الإسلام. و لقد أوضح د. سيد قطب في كتابه العدالة الاجتماعية في الإسلام أن هناك ثلاثة ركائز تقوم عليها العدالة الاجتماعية في الإسلام. هذه الركائز هي التحرر الوجداني المطلق و المساواة الإنسانية الكاملة و التكافل الاجتماعي الوثيق حيث أن كل عنصر مبني على الآخر. و يعني بالتحرر الوجداني هو التحرر النفسي من الخضوع و عبادة غير الله لأن الله وحده هو القادر على نفع أو ضرر الإنسان . هو وحده الذي يحييه و يرزقه و يميته دون وجود وسيط أو شفيع حتى لو كان نبي من الأنبياء. فلقد قال الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: "قل إني لا أملك لكم ضرا و لا رشدا" "سورة الجن، آية ٢١ (كما قال " يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا و بينكم ألا نعبد إلا الله و لا نشرك به شيئا و لا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله) "سورة آل عمران، الآية ٦٤. و الهدف من التحرر النفسي من الخضوع لغير الله هو التخلص من الخوف و التذلل لغير الله لنيل رزق أو مكانة أو أي نوع من أنواع النفع عن يقين أن الله وحده هو الرزاق. و لكنه قد ينجح الإنسان نسبيا في أن يتحرر من عبودية كل ما سوى الله تعالى في حين أن هناك احتياجات طبيعية بشرية خلقها الله في الإنسان أهمها المأكل تعوق التحرر الكامل و الحقيقي. و من أجل أن يحقق الإسلام هذا التحرر الوجداني بصورة فاعلية و واقعية، فلقد وضع الله من القوانين و التشريعات ما يضمن للإنسان احتياجاته الأساسية و بالتالي يساعده على تحقيق التحرر الوجداني الكامل. و من أهم هذه القوانين هو وضع مبدأ المساواة الإنسانية الكاملة كمبدأ أساسي من مبادئ الإسلام. فلقد قال الله تعالى: " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها و بث منهما رجالا كثيرا و نساء) "سورة النساء، آية ١ (و قال: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (سورة الحجرات، آية ١٣). (كما قال: "و لقد كرّمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر و رزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) "سورة الإسراء، آية ٧٠. فالكرامة مكفولة لكل إنسان و الفرق بين الناس عند الله هي درجة تقواهم و ليس جنسهم أو لونهم .

أما المبدأ الثالث الذي وضعه الإسلام لضمان التحرر الوجداني الحقيقي فهو التكافل الاجتماعي . و التكافل الاجتماعي يقصد به التزام الأفراد بعضهم نحو بعض؛ فكل فرد عليه واجب رعاية المجتمع و مصالحه. و ليس المقصود بالتكافل الاجتماعي في الإسلام مجرد التعاطف المعنوي من شعور الحب و المودة، بل يتضمن العمل الفعلي الإيجابي الذي يصل إلى حد المساعدة المادية للمحتاج و تأمين حاجته بما يحقق له حد الكفاية. و ذلك يكون عن طريق دفع الزكاة، فإن لم تكف فيؤخذ من الأغنياء ما يكفي للفقراء.

و من ثم، فإن العدالة الاجتماعية بما تتضمنه من مساواة بين جميع أفراد المجتمع حتى بين الحاكم و المحكوم و بما تتضمنه من تكافل اجتماعي تعد من أهم القيم التي قام عليها الإسلام و مارسها الرسول صلى الله عليه و سلم و الصحابة بدقة لبناء مجتمع قوي و متماسك؛ الإخاء و المحبة و الترابط من أهم سماته.

من كل ما ذكر نتفق مع د. عصمت محمود بأن مفهوم العدالة الاجتماعية يتصل بصورة وثيقة بمنظومة القيم و بفكرة الحق و تجذرها، و من ثم فالعدالة الاجتماعية تظل موصولة بأكثر من منحنى بحقوق الإنسان و بإشباع الحاجات الإنسانية، و من ثم لا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية بمعزل عن الكرامة الإنسانية و المساواة و الحرية، و هذه القيم تمثل مرگب قيمي متكامل بحيث لا يمكن الإشارة إلى أحد هذه العناصر في عزلة عن سائر هذه المنظومة القيمية. فغاية العدالة الاجتماعية تحقيق المساواة.

## العدالة الاجتماعية في الإستراتيجية:

للاعتبارات التاريخية في تطور مفهوم التخطيط، كان من الطبيعي أن يقتصر التخطيط في السودان على الخطط الاقتصادية المُعبر عنها في الموازنات المالية السنوية. وجدير بالاحترام الوعي المتقدم والكفاءة العلمية لدى القيادات التي مارست ذلك التخطيط وفق أفضل وأحدث المفاهيم يومها. إلا أنه جدير بالملاحظة كذلك أن ذلك الوعي والكفاءة لم تنزل إلى أدنى لتسعف تكامل التخطيط والتنفيذ ودخلت عليها أيديولوجيات في السياسة والاقتصاد والاجتماع من أعلى، فتقلب التخطيط من ميل للفلسفة الرأسمالية إلى الميل الحاد نحو المركزية الاشتراكية، والتخطيط التأشيرى الذي يحمل سمات من المركزية وسمات من السوق الحر الذي تتدخل فيه الدولة بإجراءات إدارية.

حدثت نقلة نوعية في التفكير والتخطيط الاستراتيجي بتبني الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ - ٢٠٠٢م) والتي جاءت مستوعبة للتطور الذي انتظم الفكر الإنساني والتجارب الناجحة فيه.

أن الإستراتيجية القومية الشاملة تؤرخ لفارقة في التخطيط الاستراتيجي في السودان الذي جعل قبلها مركز التخطيط في القطاع الاقتصادي مستصحباً فقط الأهداف العامة والنتائج المستهدفة في المجال الاجتماعي دون إفصاح ورؤيا جامعة تتسج بينهما. والإستراتيجية القومية الشاملة التي أفصحت عن القيم وأعلنت من التخطيط الاجتماعي وجعلته مدار حركتها، أهلت أهل السودان لتصويب النظر الإستراتيجي في كل شأن، وجعلت الاعتماد على الذات معنىً مجتمعيًا، ولا هي دعوة للعزلة عن التعاون الدولي.

وليس أفضل في بيان المكانة العالية التي أولتها الإستراتيجية القومية الشاملة للقيم من فاتحة إستراتيجية الأخلاق والرقي الاجتماعي، حيث نصت على: "إن النموذج الأخلاقي الذي نتجه الإستراتيجية القومية الشاملة إلى تحقيقه هو من جوهر غايتها القومية، التي تهدف إلى تأسيس نهضة حضارية شاملة، أصيلة ومعاصرة ومتجددة، يتخلل مراحل التخطيط والتنفيذ والتقويم فيها التزام صادق بأصول النموذج الأخلاقي، يشكل الحافز والقوة الدافعة التي تعبئ قوى المجتمع لتحقيق أهدافه وغاياته، وهو كذلك العنصر الأساسي في تماسك المجتمع، فالأخلاق من وجهة النظر الاستراتيجي هي الإطار الذي تتحقق فيه النهضة الحضارية المنشودة وغايتها." أهـ

## الموجهات العامة القومية الشاملة:

- السعي لتحقيق نهضة حضارية على أساس من الأصالة والمعاصرة والرؤية المستقبلية، بالاعتماد على الذات، والتعويل على الإنسان السوداني، وتفجير قدرات المجتمع البشرية المادية لتحقيق التقدم المنشود، ومراعاة العدالة في الاستمتاع بثمار ذلك التقدم.
- بالتركيز على صغار المنتجين كنمط أساسي للتنمية الزراعية، وتحقيق العدالة، العدالة في توزيع الدخل القومي وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.
- الدفاع عن هوية هذا الوطن بكيانه العربي الأفريقي الإسلامي الجامع، الذي تشيع فيه الحرية والعدالة والمساواة، ويكون التعويل فيه على الإيمان والعقل، والضمير والوجدان السليم والفطرة، وحميد سجايا الشعب وقيمه وتقاليده، وتجارب تاريخه الحضاري والنضالي.
- تحقيق العدالة والمساواة كهدف اقتصادي واجتماعي، لا يقف عند إقرار المعاني الحقوقية المجردة والتكافؤ الشكلي للفرص، وإنما يكون باتخاذ تدابير فعلية لإعادة الثروات المادية وغير المادية، لصالح المستضعفين والمحرومين، وتبني سياسات فاعلة لمحو الظلم والهيمنة، والقضاء على كل أشكال البؤس والفقر والحاجة، حتى لا يصبح التقدم جزراً معزولة تحاصرها بحار الفاقة والبؤس. ولا بد أن تستجيب السياسات الاقتصادية لمتطلبات

النهوض بالمناطق المختلفة، وإحداث التنمية المتوازنة لنتمكن من النهوض الاجتماعي الشامل بالوطن كله، والارتقاء بنوعية حياة أهله أجمعين، وان توجه السياسات لهدف تحقيق سلطة المجتمع وذلك بإخراج الاقتصاد الوطني من قيود التبعية، ومن تحكم الدولة والطبقة، إلى آفاق أرحب تشجع المبادرة، وتكبح الجنوح إلى الطمع والاستغلال، عبر سياسات تشجع النشاطات التي تكفل تأسيس أشكال واسعة وعريضة من الملكية الخاصة، تشمل أوسع الفئات الاجتماعية في المجالات الاقتصادية الأكثر مساساً بالجماعة، أو تستتبع تميزاً، وقوة السعي لتشجيع الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية الصغيرة والوسيط، والملكيات التعاونية، وملكية الأسرة ومنشآت الاكتتاب العام، باعتبارها بنى مؤسسية لنشر الملكية وتوسيع فرصها بين جميع الفئات الاجتماعية، وسد الفجوة بين العمل ورأس المال والجهد والكسب لبناء المجتمع المدني الراسخ. وتستلزم هذه الرؤية استبدال قطاع رأسمالية الدولة بصيغ الملكية الشعبية الخاصة، والملكية الفردية في جميع القطاعات الاقتصادية، عبر خطط تكون في نسق اجتماعي اقتصادي أكثر استجابة لرؤى الحرية والعدالة، وان تصان الحقوق الإنسانية وتؤمن الحاجات الأساسية المعنوية والاجتماعية والمادية لكل أبناء الشعب كل فرد منهم وجميعهم معاً.

- العمل على إسهام كل القادرين على سداد الضرائب والعمل على تضييق نطاق الإعفاءات الضريبية وتوسيع الأوعية الضريبية.
- زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة خاصة التصاعدية منها، والعمل على جعل الضرائب على السلع والخدمات أقرب إلى التصاعدية، وذلك بإعفاء السلع والخدمات الأساسية منها.
- تعديل فئات الضرائب لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتنمية المدخرات الخاصة وتشجيع الفئات المنتجة الصغيرة والوسيط.
- الاعتماد على الضرائب المباشرة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل نسبة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة.
- تبني سياسات قاطعة وصريحة بشأن دور القطاعات الاقتصادية المختلفة في الحياة الاقتصادية، نجلها فيما يلي:

- نسق اجتماعي اقتصادي أكثر استجابة لدواعي الحرية والعدالة.
- أفراد عناية خاصة لتطوير وتوسيع الملكية التعاونية بحسبانها أقدم صيغ الملكية الجماعية الشعبية وطننا، مكنت أعداداً كبيرة من المواطنين في النشاط الاقتصادي القائم على ديمقراطية المشاركة، وتعبئة المدخرات الصغيرة، والارتقاء بفاعلية هذا القطاع في مجالات الإنتاج، خاصة الإنتاج الزراعي، والصناعات الصغيرة، لتخليصه من التحيز الاستهلاكي الذي طبع نشاطه، رغم مبادراته المقدره في مجالي الإنتاج والخدمات، وتشجيع التكامل بين مجالات إسهامه لربط الإنتاج والخدمات والاستهلاك، بصورة تعين في كفاية التوزيع وقرب مراكزه من المستهلكين في مواقع سكنهم وعملهم، والمساعدة في استقرار الأسعار.

### **عوامل النجاح المفتاحية للإستراتيجية القومية الشاملة:**

- حددت الإستراتيجية القومية الشاملة عوامل نجاحها المفتاحية في:
- التواضع الوطني على نبذ الاحتراب والاقتتال ، وسيلة لحل القضايا الداخلية بين القبائل والأعراق والأديان والجهات.

- إصلاح هياكل وبنية الدولة القانونية والرقابية والعدلية بما يحقق تصاعد التنمية الاقتصادية المتوازنة ، والاجتماعية العادلة، ويحقق الاستقرار السياسي والتنافس الديمقراطي في إدارة الشأن العام.
- اعتماد سياسات سكانية تحفظ الحقوق الإنسانية والدستورية، وتوفر الضمان الاجتماعي بما لا يخرق أرضية كفاف المعاش والتعليم الأساسي والوقاية الصحية الأولية، والتعاشيش السلمي بين مكونات المجتمع بما يضمن السلام والأمن الاجتماعيين.
- تطوير واستقرار السياسات الاقتصادية قانوناً ورقابة وإجراءات ، بما يتيح توسيع مجالات الملكية والنشاط الاقتصادي ، ويحفز الكسب الفردي ويُنظم الفرص العادلة، ويكبت الفساد ويُجرم الغش ، والخداع والظلم الاجتماعي.
- تطوير سياسات استثمارية وتنفيذية في التنمية الريفية تُركز على توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية ، والمشروعات الإنتاجية ، الزراعية منها والصناعية.
- تأهيل الخدمة العامة فلسفة ونظاماً للمشاركة في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، بالكفاءة الأعلى والفعالية الأعظم ، والتكلفة الأقل ، والامتياز في الأداء تطويراً وتحسيناً وفق الاستراتيجيات والخطط المعتمدة. والالتزام بالموازنات الوطنية والتوزيع العادل للثروة ورفاه ورضا المواطنين، ولتعظيم الثروة القومية والمحافظة على البيئة الطبيعية.
- تصويب الثقافة والفكر والإجماع الوطني لتعزيز الالتزام الفردي الذاتي بعقد المواطنة، لا سيما حكم القانون والأمر بالمعروف والاهتمام بالشأن العام.
- تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتوازن بين القطاعات، والمناطق والأجيال في ترابط منطقي بين الموازنات والأولويات.
- مشاركة واسعة وشراكة فعالة لأصحاب العلاقة أساسها الثقة والاحترام المتبادل.

### **العدالة الاجتماعية في الإستراتيجية ربع القرنية:**

تستند الإستراتيجية ربع القرنية على الرؤية العامة و على مجموعة متكاملة ومتجانسة من المبادئ والأسس والموجهات المستوحاة من الرؤية ومن مرجعية المجتمع السوداني القائمة على إعلاء القيم العليا الداعية للتقدم النوعي وقيم العدالة والمساواة في توزيع الثروة، وفرص العمل المعتمدة على الذات دون انكفاء أو انغلاق في عالم تتسع فيه دائرة الأعمال المتشابكة والمصالح المتبادلة للدول والشعوب مسترشداً ومستفيداً من إيجابيات الأساس النظري التطبيقي لفكرة وفلسفة الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢م) متفادياً لسلبيات تلك المرحلة ومهيئاً لمرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

### **الرؤية القومية:**

**(استكمال بناء أمة سودانية موحدة آمنة متحضرة متقدمة ومتطورة)**

**والتي تلخصت أهم موجهاتها في الآتي:**

- وأشارت الإستراتيجية ربع القرنية في موجهاتها الاقتصادية إلى تطبيق نهج اقتصادي يلتزم الوسطية قيماً، و ألا يصير المال دولة بين القلة وأقياً من الإسراف وهدر الموارد، مناهضاً للفقر وذو الحاجة وقسوة الحرمان، مطلقاً لحرية الكسب. وألا تجنح لفوارق أو فساد أو إفساد أو غش، ضابطاً للممارسات بتحريير قوى السوق والإنتاج والكسب الحلال، مقيماً

- عدالة اجتماعية تشعب تنوع الثقافات ورفيع الموروثات، متواصياً بالبر والإحسان مترقياً  
ببشرية الإنسان السودانى انتقلاً من المواطن الصالح إلى الإنسان الصالح.
- نهج اقتصادى مستمسكاً بقيم المجتمع الإيمانية معلماً لقيمة العمل والوقت والإنتاج والكسب المشروع محققاً التنمية المتوازنة لمجتمع العدالة والمساواة والتكافل والتراحم. والارتقاء النوعى والكمي بمستويات المعاش ومقومات الحياة الكريمة لجميع المواطنين وحمايتهم من الفقر والحرمان. وذلك ما يدل على سعيها إلى ربط الجوانب الاقتصادية بالمكاسب الاجتماعية.
  - وأوضحت رسالتها بأن تلتزم الوزارات والمؤسسات كافة بسد الحاجات الأساسية للمواطنين بعدل ومساواة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه للجميع بتأسيس وتعزيز التنمية المتوازنة ببعدها الاجتماعي والجغرافي من خلال تطوير البنيات الأساسية الإنتاجية والخدمية وإحداث نقلات نوعية في الجودة والإنتاجية بميزة تنافسية وخدمات ذات أساس معرفي. وتوزيعها بالقسمة العادلة بين الأجيال والتوازن البيئي والجغرافي.
  - كما أشارت إلى العمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية تحقق العدالة الاجتماعية والاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على البيئة و تستجيب لاحتياجات أجيال الحاضر والمستقبل.
  - اعتمدت مبادئ الحرية والشورى والديمقراطية والعدل وسيادة القانون وحرية الرأي والتعبير والعدالة الاجتماعية قضايا إستراتيجية لا بد من وضع الخطط والبرامج التي تحققها بالكفاءة المطلوبة.
  - اختار السودان الحكم الاتحادي لإدارة قطر شبه قاري، متعدد الثقافات والمناخ بحسبان أن هذا النمط من الحكم يلبي تطلعات المواطنين للقسمة العادلة للسلطات والموارد. ويمكن الأمة من تحقيق طموحاتها في الحرية والسلام والتنمية والعدالة فى توزيع السلطة والثروة.
  - كما إن الإستراتيجية نظرت إلى أن مراجعة القوانين وإصلاحها يمثل التعبير الحقيقي عن قيم العدالة في المجتمع والتأمين على كفالة حقوق الإنسان التي كفلتها الأديان السماوية والمواثيق الدولية، وذلك من خلال تأصيل القوانين وتطوير النصوص بما يواكب التطورات الدولية والإقليمية.
  - تعزيز سياسة بسط حكم القانون وتوفير العدالة ونشر الوعي القانوني مع التركيز على فلسفة الصلح من خلال تفعيل كل الأدوات الاجتماعية وصولاً للغايات المنشودة.
  - بناء نظام خدمي يساعد علي تحسين خدمات الصحة والتعليم ويتسم بالعدالة والكفاءة والحدثة ومشاركة المجتمع. وتخفيض المرضي والوفيات والإعاقة بالتركيز علي القطاعات المستهدفة والأكثر حاجة.
  - السيطرة علي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسلوكية المؤثرة علي نهضة المجتمع..
  - وفى خاتمتها أشارت الإستراتيجية إلى أن الاهتمام بقطاع العمل يعني تصويب الجهد والفكر لتعظيم الثروة القومية عن طريق العمل، وتحسين الإنتاج والإنتاجية ومحاربة مظاهر الفقر ومناهضة البطالة، مع إرساء إطار اجتماعي يكفل السلم والاستقرار المقترن بالعدالة الاجتماعية، عن طريق توفير الخيارات والفرص للنساء والرجال في الحصول على العمل الكريم والمنتج، في إطار حرية الاختيار والمساواة والأمان والكرامة الإنسانية. وتحقيق العدالة والمساواة والشفافية في الاستخدام في الخدمة العامة بين المواطنين في



الاختيار للوظيفة العامة، بما يحقق اختيار القوى الأمين وعدالة المعاملة وشفافيتها أثناء وبعد نهاية الخدمة بإعطاء كل ذي حق حقه.

### **العدالة الاجتماعية فى الخمسية الأولى:**

#### **تضمنت موجهاً الخطة الخمسية الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١م):**

- تطبيق قيم العدالة والمساواة أمام القانون وكفالة حقوق الإنسان كما وردت فى المواثيق الوطنية والدولية .
- تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، بحيث يكون الإنسان هو محور عملية التحديث والتطوير . وحتى لا تكون الثروة دولة بين طبقة أو حكرأ على نخبة .
- تطوير الحكم الراشد والممارسة الديمقراطية فى ظل الحريات وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والعدالة واعتماد مبدأ المسؤولية والمحاسبة فى مستويات الحكم الثلاثة .
- أعمال المؤسسة والشفافية وتحقيق العدالة واعتماد مبدأ المسؤولية والمحاسبة فى جميع مستويات الحكم.

### **العدالة الاجتماعية فى الخمسية الثانية:**

بعد انفصال الجنوب وما ترتب عليه من فقدان البلاد إلى ما يقارب ألى ٥٠% من إيراداتها و٩٠% من مصادر النقد الأجنبى والأزمة المالية العالمية تصاعدت وعمقت قضية تحقيق العدالة الاجتماعية بأن دخلت من ضمن رؤية الخمسية الثانية والى تنص على:

#### **(جمهورية ثانية قائمة على التوافق الوطنى والتعايش السلمى والرقى الاجتماعى الدولة الصاعدة نحو تحقيق الكفاية والحرية والمساواة).**

- أتت العدالة الاجتماعية على سلم عوامل النجاح المفتاحية للخمسية الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦م)
- والى تمثلت فى:
  - تحقيق العدالة الاجتماعية.
  - تحقيق الاستقرار الاقتصادى.
  - تنمية الموارد.
  - زيادة الإنتاج والإنتاجية.
  - تحقيق الحكم الرشيد

### **التوصيات:**

- لتحقيق العدالة الاجتماعية نحتاج إلى تبني مسار متسارع يرتكز على:
- التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية أساسان لتحقيق السلام والأمن.
  - إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
  - توفير الإنصاف، والتوزيع العادل للثروة القومية.
  - تستلزم العدالة الاجتماعية مواجهة شاملة للفقر والحرمان، بتهيئة الظروف للإنسان للتقدم والرقى.
  - يستلزم تحقيق العدالة الاجتماعية:
  - تعاون شركاء التنمية من مؤسسات الدولة، المجتمع المدني ، والقطاع الخاص.
  - الاستهداف الجغرافى للمناطق الفقيرة والعشوائية فى الريف والحضر.

- رسم خطة عمل زمنية متعددة المراحل، تتضمن برامج تنمية اجتماعية-اقتصادية.
- خلق شبكة حماية اجتماعية مُستدامة، لمواجهة آثار السياسات الاقتصادية التي أوجبتها البرامج الإصلاحية لمجابهة الأزمات المالية.
- وضع سياسة اقتصادية- اجتماعية تهدف إلى سد الفجوة بين طبقات المجتمع.
- محاربة كافة أشكال الإقصاء الاجتماعي.

### المراجع:

- القرآن الكريم.
- الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢م).
- الإستراتيجية ربع القرنية (٢٠٠٧-٢٠٣١م).
- الخطة الخمسية الأولى من الخطة ربع القرنية (٢٠٠٧-٢٠١١م).
- الخطة الخمسية الثانية من الخطة ربع القرنية (٢٠١٢-٢٠١٦م).
- د. عصمت محمود أحمد سليمان: قضايا العدالة الاجتماعية والإنصاف مدخل تأسيس، جامعة الخرطوم، نوفمبر ٢٠١٤م.
- د.عباس كورينا و د.كمال مغاربة: العدالة الاجتماعية فى الإسلام، الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي-السودان، ٢٠١٣م.
- د.عباس كورينا محمد: قضايا إستراتيجية - تحليل الرؤية، تقرير تقويم نصف المدة للخطة الخمسية الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦م) المجلد السادس، ٢٠١٤م الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي-السودان، ٢٠١٤م..